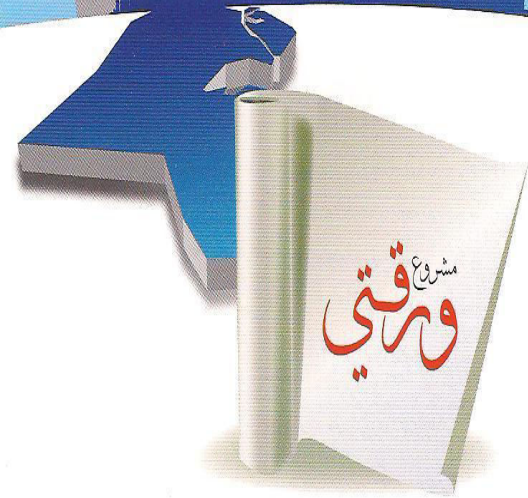
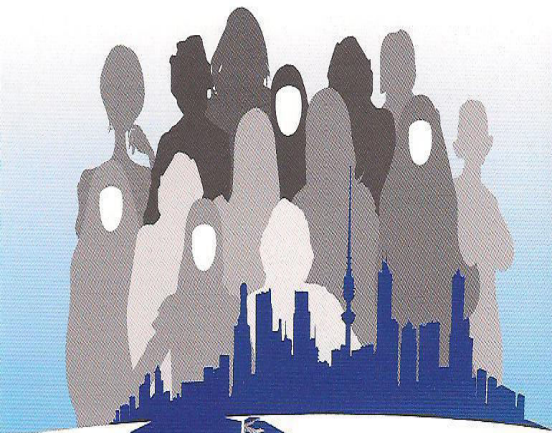
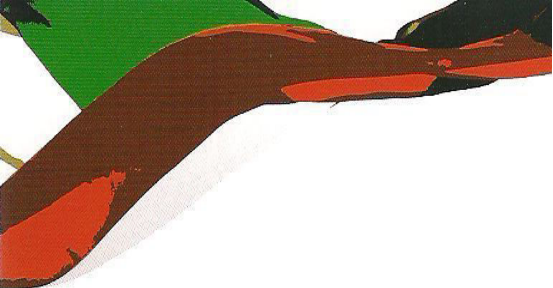




مشروع ورقتي لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا

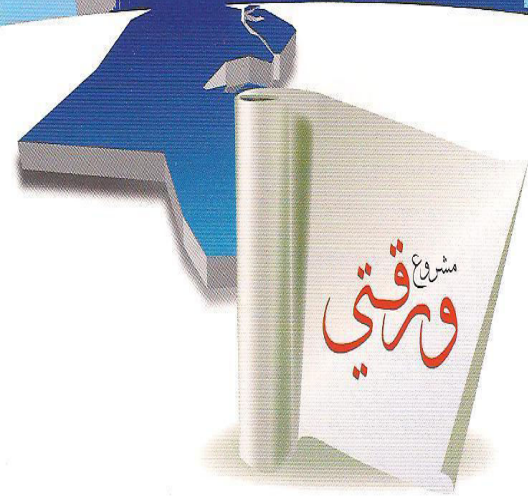
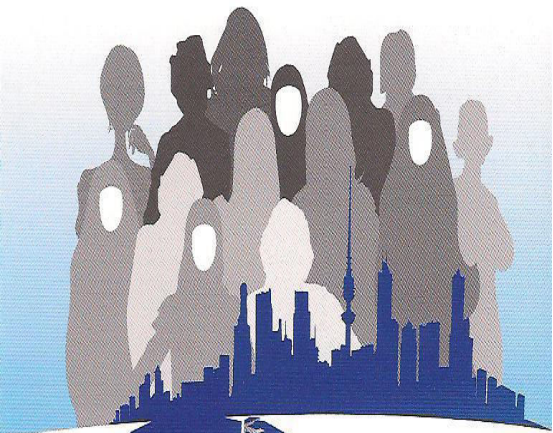
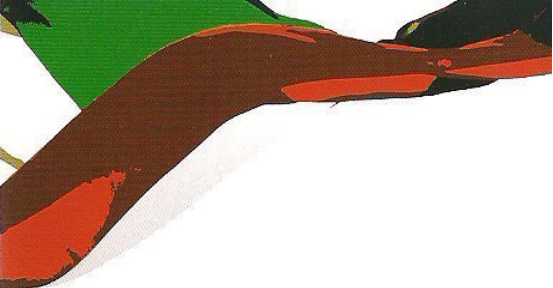
برنامج الأمم المتحدة الانمائي و الجمعية الثقافية النسائية
بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

التمكين الاقتصادي
المحامية / أسمي الغانم
2014



- التمكين الاقتصادي.
- المحاور الفرعية:-
- أجور متساوية لأعمال متساوية.
- المساعدات العامة.
- الضمان الاجتماعي.
- المنح السكنية.

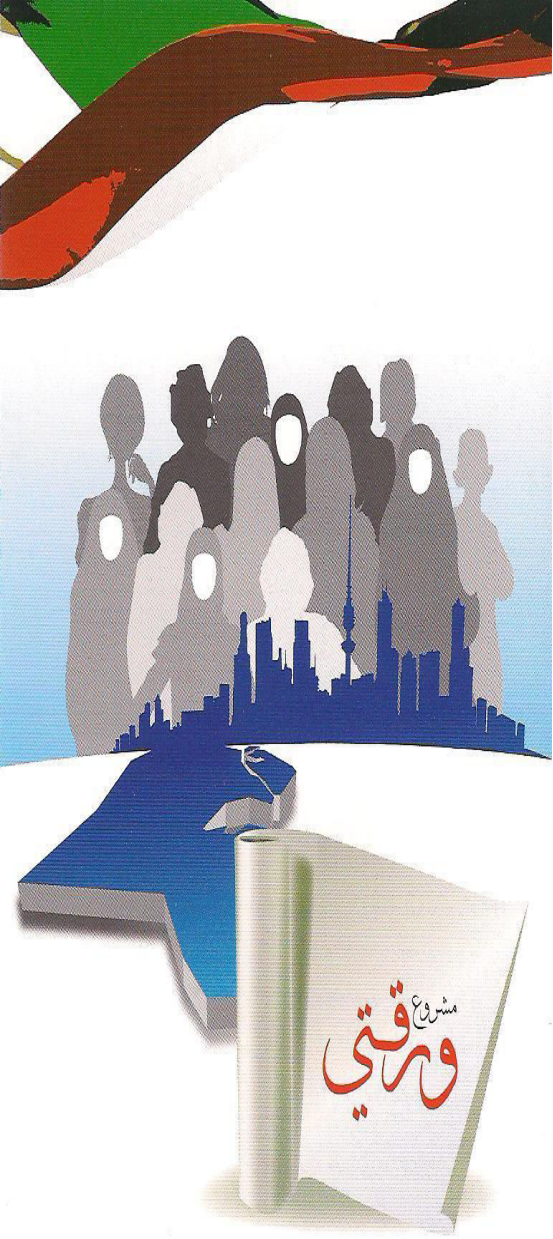
لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



التشريعات:-

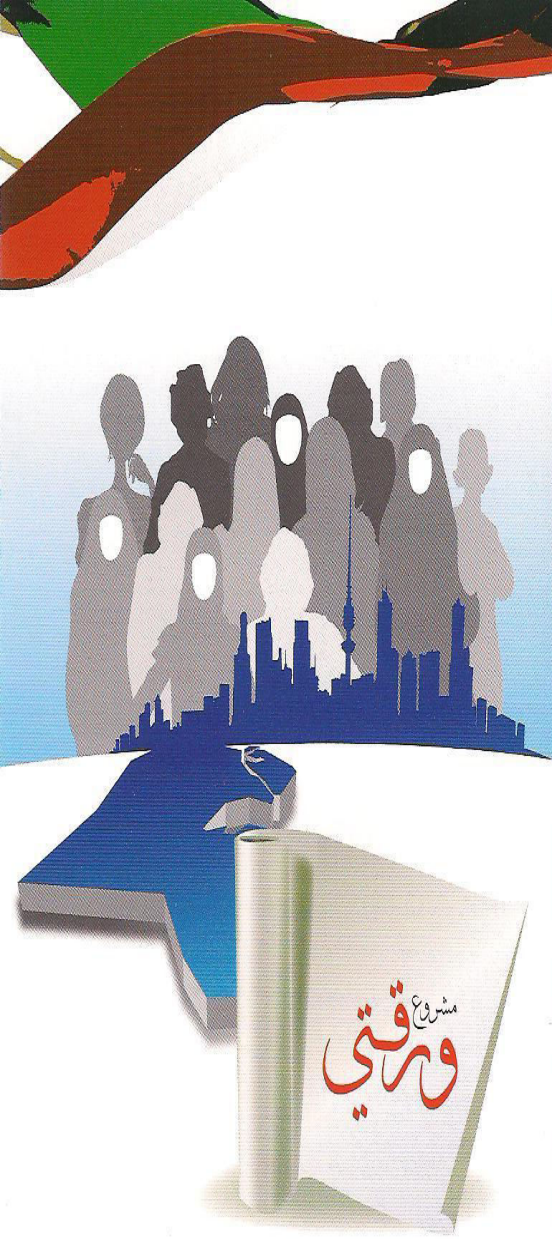
- نظام الخدمة المدنية.
- الدليل التشريعي للتأمينات الاجتماعية.
- قانون العمل الكويتي.
- قانون المساعدات العامة.
- قانون الهيئة العامة لشئون القصر.
- قانون الرعاية السكنية.

لنعزز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



- المحور الأول : الأجر المتساوي للعمل المتساوي :-**
- أولاً: الشريحة المستهدفة:**
- موظفات القطاع الحكومي.
 - موظفات القطاع الخاص.
- ثانياً: الجهات ذات الصلة:**
- ديوان الخدمة المدنية.
 - وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

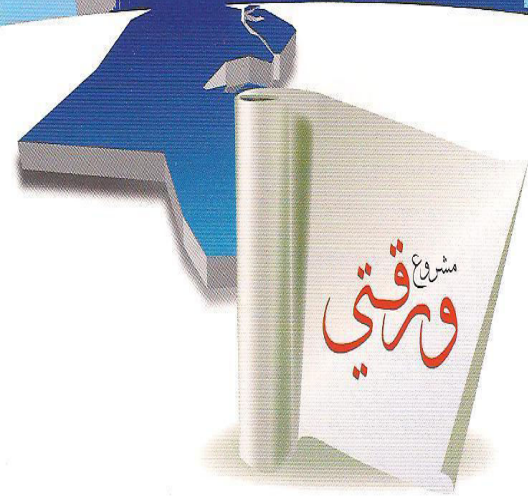
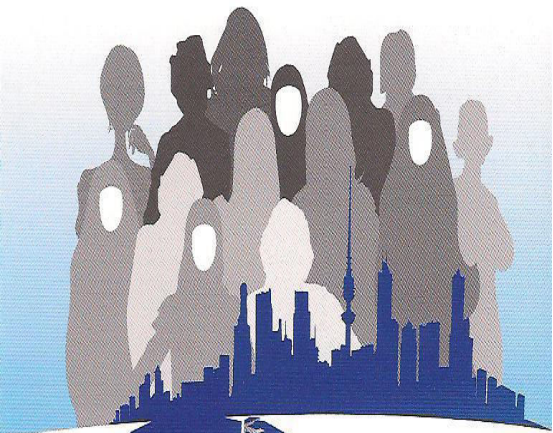
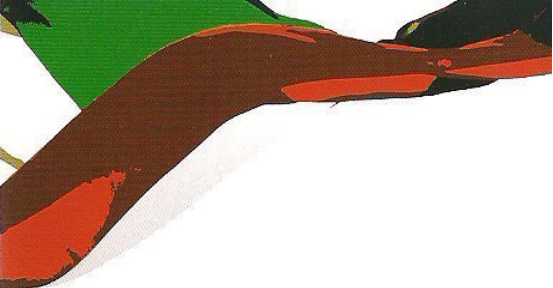
لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



التوصيات:-

- 1- المناصب القيادية .
- 2- العلاوة الاجتماعية .
- 3- الإجازات الخاصة للمرأة .

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



المحور الثاني : المساعدات العامة:-
أولاً: الشريحة المستهدفة:

• الأسر والأفراد الكويتيين المقيمين في دولة الكويت الذين يستحقون المساعدة.

• الكويتيين الخاضعين لرقابة ووصاية

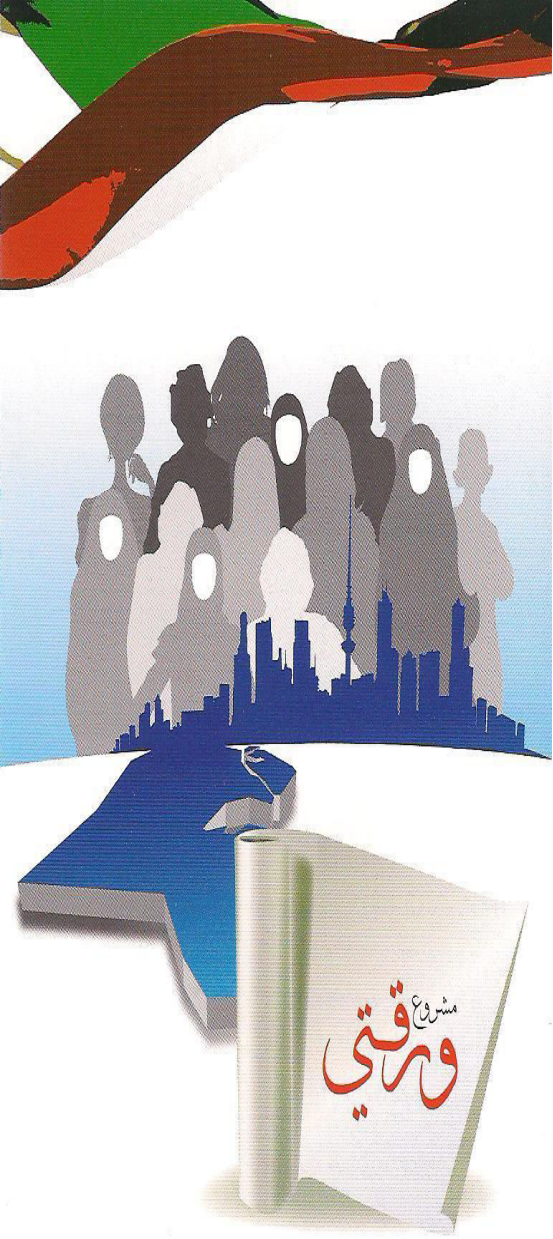
وإشراف الهيئة العامة لشئون القصر.

ثانياً: الجهات ذات الصلة:

• وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

• الهيئة العامة لشئون القصر.

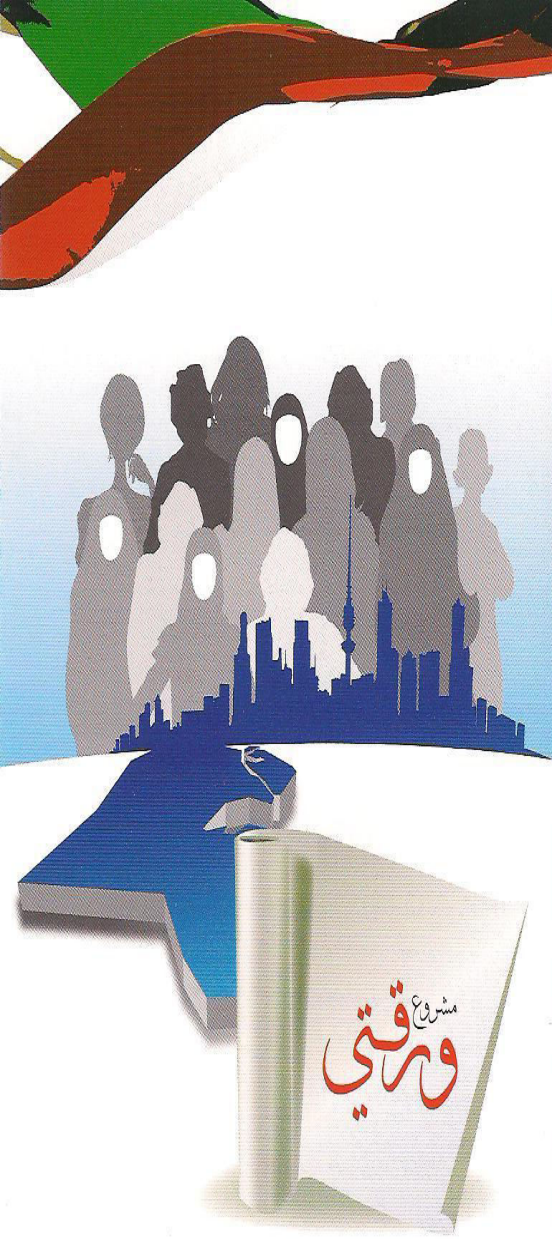
لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



التوصيات:-

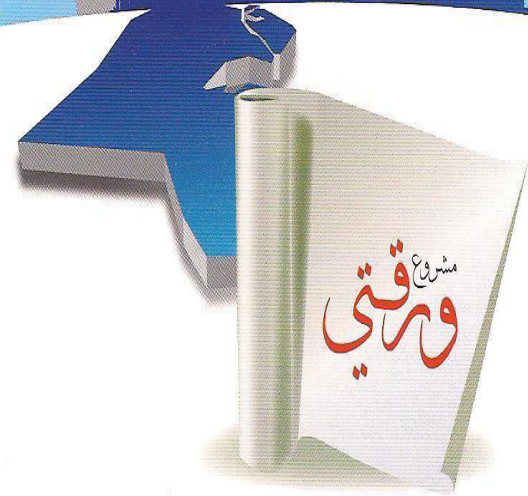
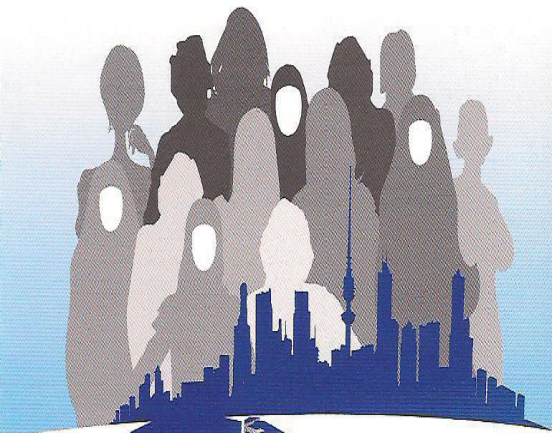
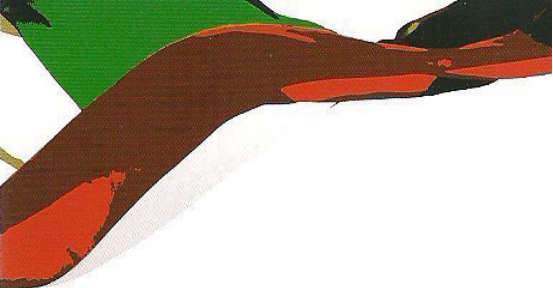
أنه في المادة رقم (3) إذا أجاز القانون للوزير أن يقرر صرف المساعدات لفئات من شرائح المجتمع الكويتي ومنهم المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بشروط تعرضها لظروف قهرية (نوصي بأن يتم حذف كل العبارات التي تدفع المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي إلى الطلاق أو انتظار وفاة الزوج حتى تنعم بمميزات القوانين الكويتية الخاصة بالموظف أو الرجل الكويتي).

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



- المحور الثالث : الضمان
الاجتماعي(التأمينات الاجتماعية)
أولاً: الشريحة المستهدفة:
- موظفات القطاع الحكومي.
 - موظفات القطاع الخاص.
- ثانياً: الجهات ذات الصلة:
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

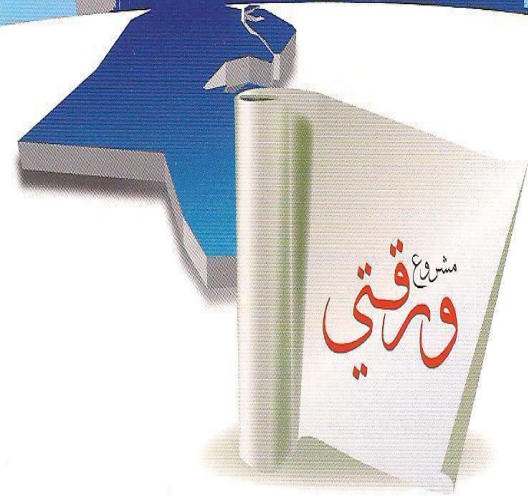
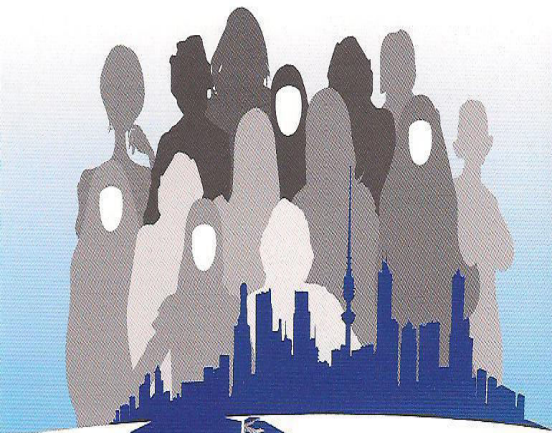
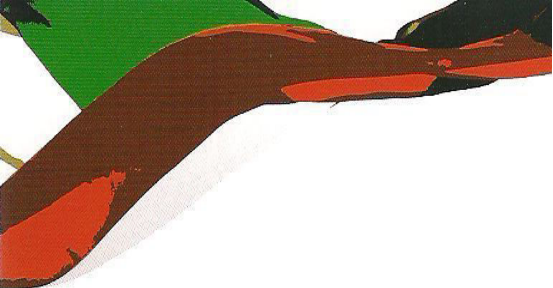
لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



التوصيات:-

نوصي بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية الذي لم يحقق العدالة لورثة الموظفة التي تتوفى وهي غير متزوجة وليس لها أولاد ولا يعتمد عليها أحد من الأخوة أو الأخوات أو الوالد في المعيشة أن يؤول مصير معاشها التقاعدي إلى صندوق التأمين وهذا لا يتفق مع حق الوراثة لأن القانون يعتبر أن المعاش يوزع على المستحقين ولا يورث.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



المحور الرابع: المنح السكنية (الرعاية السكنية)

أولاً : الشريحة المستهدفة:-

• المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي.

• المرأة الكويتية المتزوجة من غير

كويتي ولها أولاد.

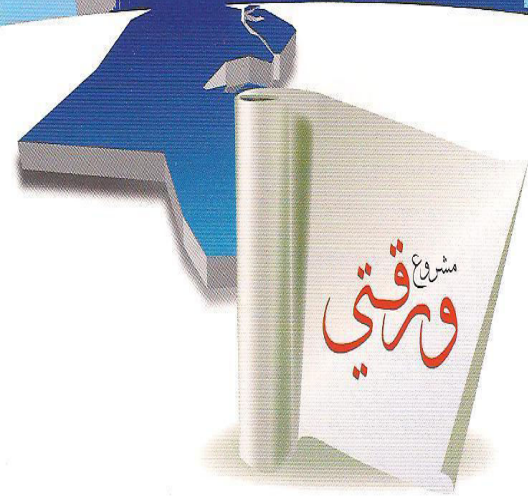
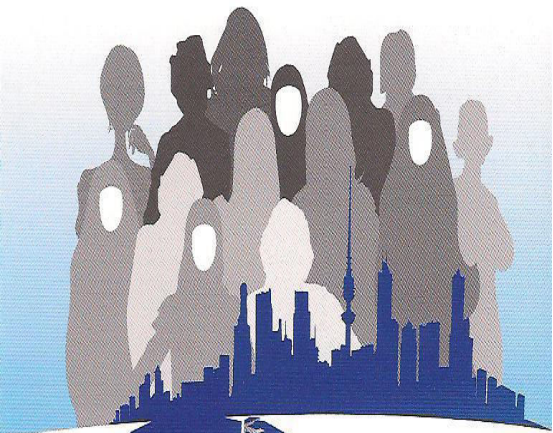
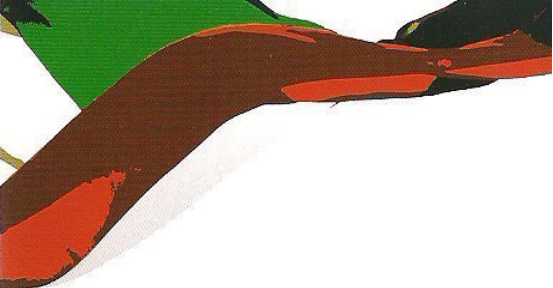
• المرأة الكويتية المتزوجة من غير

كويتي مقيم في الكويت وليس لها أولاد،

بشرط أن يكون قد انقضى على زواجها

خمس سنوات.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

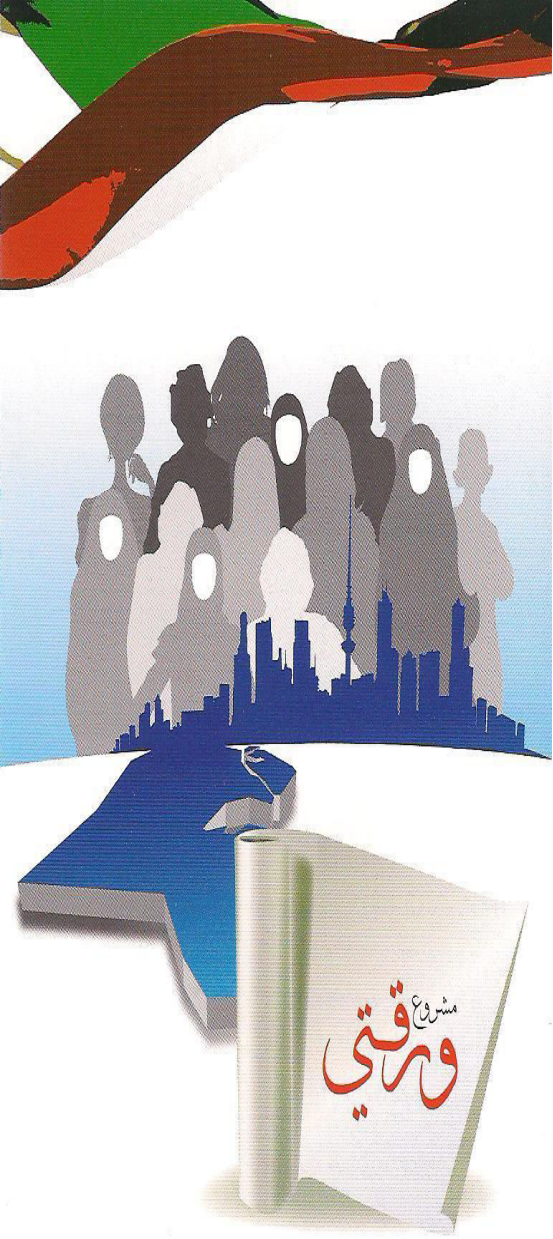


تابع :المحور الرابع: المنح السكنية) (الرعاية السكنية)

أولاً : تابع :الشريحة المستهدفة:-

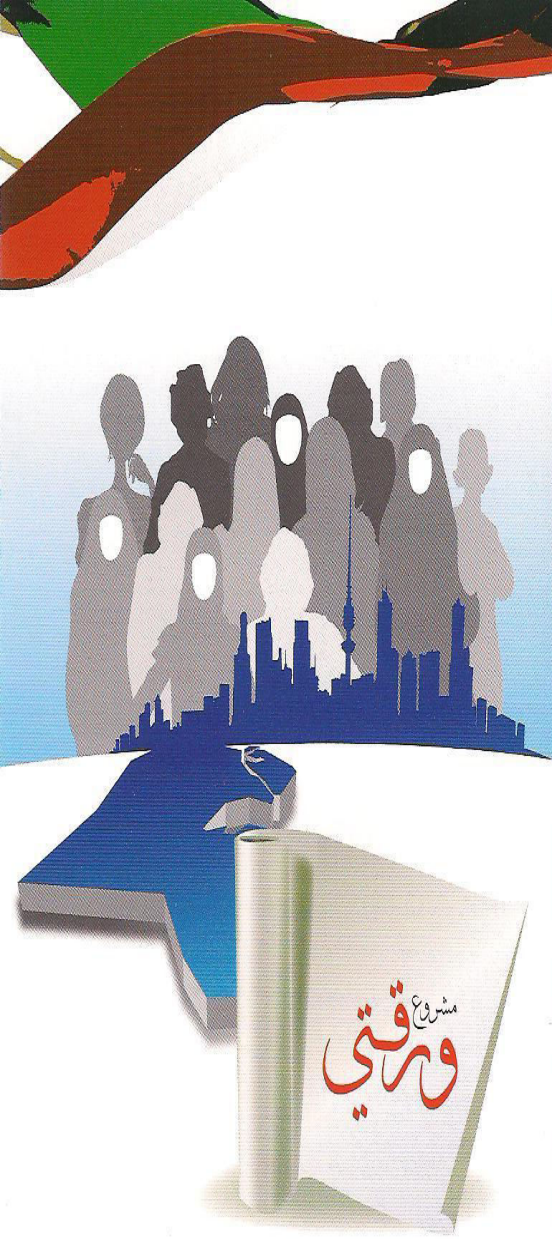
- المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً .
 - المرأة الكويتية الأرملة وليس لأي منهن أولاد.
 - المرأة الكويتية غير المتزوجة.
- إذا بلغت أي منهن الأربعين سنة، وبشرط أن يكون عدد من يوفر لهن السكن الملائم في السكن الواحد، وفقاً لهذا البند، امرأتين من ذوات القرى حتى الدرجة الثالثة.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



تابع :المحور الرابع: المنح السكنية
(الرعاية السكنية)
ثانياً: الجهات ذات الصلة:-
بنك التسليف والادخار.
المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

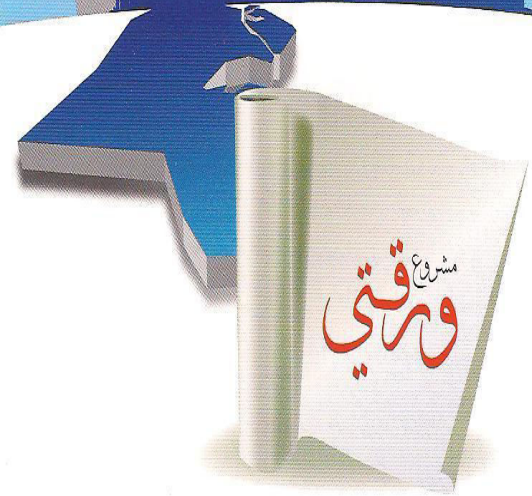
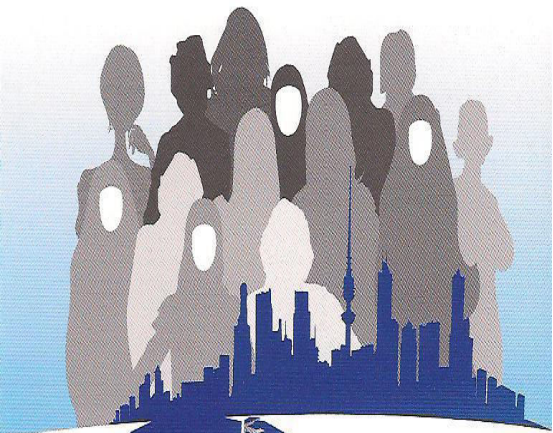
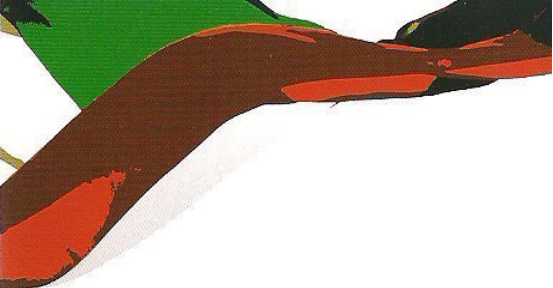
لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



التوصيات :-

نوصي بأن يتم تعديل الفقرات في ذلك القانون رقم (2) إلى منح المرأة حق السكنى أسوة بالكويتي الذي يتزوج بغير كويتية ولا يخضع لمجموع تلك الشروط غير الإنسانية وغير مطابقة للدستور الكويتي.

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



لكم خالص
الشكر
والتقدير

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً